الاصلاح السياسي في البحرين وامكانية النجاح

أ.م.د نادية فاضل عباس فضلي(*)

المخلص

ان مملكة البحرين شهدت تحولات ديمقراطية منذ العام 2002 وخاصة في عهد الملك ((حمد بن عيسى ال خليفة)) تمثلت بانتقال الامارة الى نظام الملكية الدستورية والقيام بإجراء الانتخابات البلدية ومنح المرأة البحرينية حقوقها السياسية بمزاولة عملها السياسي وعدت الانتخابات التشريعية اهم انجازات النظام السياسي في البحرين آنذاك، ولكن هذا لايعني عدم انقسام المجتمع البحريني ازاء هذه التغييرات ما بين مؤيد ومعارض مما انعكس على مطالب الاصلاح السياسي فهناك خلل في بعض المواد الدستورية مع عدم مراعاة الفئات المحرومة والفقيرة، ،وازداد الوضع سوءاً مع احداث الانتفاضات والثورات التي شهدتها الدول العربية ابتدءاً بتونس ومصر وصولاً لدول الخليج كالبحرين وسلطنة عمان ولكن بنسب متفاوته، فالبحرين تعاني منذ شباط 2011 موجة من الاحتجاجات الشعبية و طرحت مبادرات من قبل الحكومة البحرينية والمعارضة ، الا ان الوضع السياسي ما زال غير قابل للاصلاح، فالاستقطاب الطائفي في البحرين في اعلى مستوياته من التوتر مما ينذر بمخاطر كبيرة على مستقبل البحرين ولابد من إتخاذ خطوات جدية للسير في نهج الاصلاح.

Abstract

The Kingdom of Bahrain has seen democratic changes since 2002, especially in the reign of King ((Hamad bin Isa Al Khalifa)) represented the movement of the emirate into a constitutional monarchy and to conduct municipal elections and the granting of Bahraini women full political rights to engage in political work and promised legislative elections, the most important achievements of the political system in Bahrain at the time, but this does not mean lack of division of the

(*)قسم الدراسات الاقليمية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة /بغداد.

Bahraini community about these changes between supporters and opponents which was reflected in demands for political reform, there is a defect in some of the articles of the Constitution with the non-observance of the disadvantaged and the poor, and the situation has worsened with the events of uprisings and revolutions in the Arab countries professionals starting in Tunisia and Egypt and down to the Gulf states such as Bahrain and Oman, but to varying degrees, Bahrain is experiencing since the February 2011 wave of popular protests and put forward initiatives by the Bahraini government and the opposition, but the political situation is still not irreparable, sectarian polarisation in Bahrain at the highest levels of tension, which threatens the dangers big on the future of Bahrain and must take serious steps to proceed with the reform approach… .

تعاني البحرين منذ شباط 2011 من موجه من الاحتجاجات الشعبية و طرحت مبادرات من قبل السلطة والمعارضة لايجاد حلول وسطية ترضي الطرفين الا ان الوضع السياسي ما زال غير قابل للاصلاح، فالاستقطاب الطائفي في البحرين والمنطقة في اعلى مستوياته من التوتر، مع تراجع مداخيل النفط مما انعكس على المستوى المعيشي للمواطن البحريني مما يفترض بالحكومة البحرينية السير في الطريق الاصلاح، ان البحرين اليوم تشهد انقسام مجتمعي واضح، وهناك فجوة واضحة بين قطاع كبير من الشعب مع السلطة ،و عليه لابد من وجود جهود على المستوى الداخلي والاقليمي لوضع حل للمشكلات العالقة بين الطرفين وخصوصاً ضمن اطار عمل مجلس التعاون الخليجي، فدستور البحرين لعام 2002 احد المشكلات السياسية والدستورية الابرز في الواقع البحريني، ودستور البحرين هو احد الاسباب الرئيسة لنشوب ازمة الثقة بين الاسرة المالكة والمعارضة وعليه ينطلق بحثنا هذا من فرضيه مفادها ان الدستور الحالي في البحرين بحاجة الى اجراء تعديلات دستورية عليه ليحضى بثقة المعارضة التي لها الثقل الواضح والمؤثر في الشارع البحريني وذلك من اجل انجاح عملية الاصلاح ،والايكون الإصلاح ظاهرياً وغير قادر على احتواء الازمة السياسية في ظل تدخلات دول اقليمية في الشأن الداخلي للبحرين وعليه سيتم تقسيم البحث الى المباحث الاتية :

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في البحرين وابرز ملامح دستور 2002 .

المبحث الثاني: الاصلاح والمطالب السياسية للمعارضة في البحرين .

المبحث الثالث: تقييم الإصلاح السياسي في البحرين

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في البحرين وابرز ملامح دستور 2002

لقد شهدت البحرين نشاطاً سياسياً كبيراً قبل حقبة الاستقلال التي بدأت في 14 آب 1971،حيث كثرت الانتفاضات والتمردات ضد الحكم البريطاني منذ عقود طويلة تعود للاعوام 1921، 1938، 1965،وكل هذه الحركات الاصلاحية والتمردات اعطت زخماً لحركات المعارضة والاصلاح الداخلي التي نشطت بعيد الاستقلال، واعطت دفعة قوية للنظام السياسي للتكيف مع المتغيرات واحداث التحولات السياسية ،ناهيك عن تبعات استقلال البلاد والضغوط الاقليمية [1].

لقد نالت البحرين استقلالها عن بريطانيا في العام 1971، واعلن عن ان البحرين دولة عربية اسلامية ذات حكم وراثي ، واقر المجلس التأسيسي في العام 1973دستوراً يتكون من 108 مادة، ومن اهم سمات هذا الدستور التركيز على ان نظام الحكم ديمقراطي والسيادة فيه للشعب الذي يعد مصدراً للسلطات كما ورد في المادة الثانية منه ، ونصت المادة 32/أ على مبدأ فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لاحكام الدستور ونصت الفقرة 32/ب على اتباع الاساليب الديمقراطية النيابية الممثلة بالمجلس الوطني ،وركز الدستور على الحريات العامة وحقوق المواطنين والمساواة وحرية الصحافة والاجتماع وانشاء الجمعيات وتم تشكيل المجلس الوطني من 30 عضواً منتخباً بصورة عامة وسرية و 14 عضواً بالتعيين ويكون الوزراء حكماً اعضاء في الفصل التشريعي الثاني لكن تجربة المجلس الوطني لم تلبث طويلاً، حيث صدر مرسوم اميري بحله في آب 1975، ثم اعيد العمل به في 14 شباط 2002 بعد إدخال تعديلات دستورية عليه، فقد دعا المرسوم الاميري رقم 8 لعام 2001 ،المواطنين البحرينيين للمشاركة في الاستفتاء العام علي ميثاق العمل الوطني في 14–15 شباط 2001 وعاشت البحرين حينها جواً من الحماس الشعبي الذي رافقته جملة من القرارات السياسية منها إصدار عفو عام عن كل المعتقليين السياسيين والسماح بعودة كل المبعدين ،وإعادة الجنسية البحرينية الى عدد من الاشخاص ،والسماح بتأسيس الهيئات النقابية والجمعيات السياسية التي تقوم بأ دوار حزبية ، واعلن الميثاق الوطني الذي اقر في

الاستفتاء العام قيام ملكية دستورية في البحرين وبرلمان من مجلسين و قضاء مستقل و انشاء مجلس للتحقيق في شكاوي المواطنين[2].

ولعل اهم ماجاء في الميثاق التعديلات التي طرحها الدستور الاول مثل تلك التعديلات المتعلقة بتغيير البرلمان من مجلس واحد منتخب الى مجلسين احدهما منتخب والاخر معين والتعديلات المتعلقة بمسمى البحرين من دول البحرين الى مملكة البحرين[3].

ان الاشارة الى الطبيعة القانونية لميثاق العمل الوطني ليست امراً سهلاً، اولاً في القسم الاخير والذي يعرف بميثاق العمل الوطني بأنه وثيقة العمل المستقبلية للبلاد تتجاوز نظام المبدأ الدستوري الكلاسيكي ، ثانياً تنقسم وثيقة العمل الوطني الى فصول لامواد وهو مايظهر إرادة عدم منح الاعلان قيمة دستورية ذات أهمية فائقة ،وانما قيمة قانونية منقوصة ،على الرغم من أهميته السياسية ، وفي المقابل عرضت وثيقة العمل الوطني على استفتاء شعبي ، وهو مامنحها وزناً ديمقراطياً معيناً، لكن الوثيقة من جهة اخرى لاتتعامل مع القضايا الجوهرية للاصلاحات الدستورية ، وهو ما أخذه الأمير على عاتقه على صورة تعديلات على الدستور القائم، ويذكر دستور 2002، ميثاق العمل الوطني في مقدمته لكن عندما يتعلق الامر بالنص على مجال اختصاص المحكمة الدستورية تحد المادة 106 من سلطات المحكمة بمراقبة دستورية القوانين واللوائح فقط[4].

لقد اكد الشيخ "حمد بن عيسى ال خليفه"[*]ان الهدف من ميثاق العمل الوطني هو احداث تغييرات في منهج العمل و الاداء وتحديث سلطات الدولة ومؤسساتها بما يتناسب مع تطلعات الشعب البحريني[5].

وميثاق العمل الوطني يتكون من 125 مادة وسنتطرق الى ابرز المواد الدستورية التي جاءت فيه :

1- نصت المادة (1) الفقره (د) على ان نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين في الدستور .

2-نصت المادة(2) على ان دين الدولة الاسلام و الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع ولغتها الرسمية هي اللغه العربية.

3–نصت المادة (4) على ان العدل اساس الحكم والتعاون والتراحم صلة وثيقة بين المواطنين والحرية والمساواة والامن والطمأنينة والعلم والتضامن وتكافؤ الفرص بين المواطنين تعد دعامات للمجتمع تكفلها الدولة [6].

4–نصت المادة (33) على ان الملك على رأس الدولة والممثل الاسمى لها، ذاته مصونه لاتمس وهو الحامي الامين للدين والوطن ورمز الوحدة الوطنية، كما يمارس الملك سلطاته مباشرة بواسطة وزرائه ويسأل الوزراء متضامنين عن السياسة العامة للحكومة ويسأل كل وزير عن اعمال وزرائه، كما يعين الملك رئيس مجلس الوزراء و يعفيه من منصبه بأمر ملكي كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بمرسوم ملكي، بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء، كما يعين الملك اعضاء مجلس الشورى و يعفيهم في امر ملكي، و الملك هو القائد الاعلى للقوات المسلحة.

5 – ونصت المادة (35) على ان الملك يمتلك حق اقتراح تعديل الدستور واقتراح القوانين ويختص بالتصديق على القوانين واصدارها .

6–نصت المادة (44) على ان مجلس الوزراء يتألف من رئيس مجلس الوزراء و عددمن الوزراء .

7–نصت المادة (47)على ان مجلس الوزراء يرعى مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الجهاز الحكومي.

8–نصت المادة (51) على ان المجلس الوطني يتألف من مجلس الشورى والنواب .

9–وفيما يتعلق بالسلطة القضائية نصت المادة 1/4 على ان شرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم اساس الحكم وضمان للحقوق والحريات ولاسلطان لايه جهه على القاضي في قضائه ولايجوز بحال التدخل في سير العدالة ويكفل القانون استقلال القضاة ويدين ضمانات القضاة والاحكام الخاصة بها[7].

بعد مرور سنة على الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني اصدر امير دولة البحرين "الملك حمد بن عيسى آل خليفة الدستور الجديد المعدل لمملكة البحرين ،في 14 شباط 2002 ونحى مسار ما يدعى الدساتير الممنوحة اذ منحه الامير من دون مشاركة شعبية تمثيلية في مرحلة الاعداد ولا تصديق شعبي مباشر بعد ذلك ،ولايمكن اعتبار الاستفتاء الشعبي في العام

2001 مصدراً للشرعية بالنسبة للدستور الجديد ،لان الميثاق كما اشرنا اليه اعلاه لايتعامل مع اي من القضايا التي تتعلق بالتعديلات التي اجريت على دستور العام 1973 لذا فأن دستور العام 2002 يستمد شرعيته من وجهة النظر القانونية الصرف من ارادة الامير ، ووضحت المادة 33 من الدستور سلطات رئيس الدولة الذي منح لقب ملك بدلاً من امير ولايمثل الملك رمز الوحدة الوطنية وحامي الوطن فقط ،وانما يمارس سلطات تنفيذية مباشرة وعن طريق وزرائه الذين يعينهم ويكونون مسؤولين امامه عن سياسة الحكومة جماعياً كما هم كذلك مسؤولون امامه فردياً عن إدارة وزارته ،وللملك ان يصدر في اي وقت مراسيم لها قوة القانون ،لكن يجب إحالتها الى مجلس الشورى ومجلس النواب خلال شهر من إصدارها واذا لم يكن المجلس الوطني في حالة انعقاد ،فخلال شهر من اول دورة جديدة للمجلسين المعنيين ،واذا لم يوافق المجلسان عليها ،لايعود لها قوة القانون بمفعول رجعي وللملك الحق ايضاً في الدعوة الى اجراء استفتاء بشأن اي قانون او قضية مهمة [8].

في الحقيقة البحرين شأنها شأن الدول الخليجية الاخرى كانت لديها تنظيمات حزبية اختلفت مشاربها الفكرية منها ماهو ماركسية وقوميين عرب وبعثيين واخوان مسلمين وانتشرت في حقبة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات ،وهذه الاحزاب والجمعيات آنذاك غير مصرح لها بالعمل العلني لذا فهي عملت بسرية تامة ، وبعد اعلان الميثاق الوطني تم تأسيس هيئة هي الجمعية البحرينية لحقوق الانسان وتعد البحرين اول دولة خليجية تسمح رسمياً لهذا النوع من الجمعيات بمزاولة العمل وشاركت في الدورة 57 للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف في آذار 2001 وهدفت هذه الجمعية الى نشر الوعي بين البحرنيين بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان وتعزيزها في البلاد بين جميع البحرينيين او الساكنيين في البلاد [9].

على اثر تكوين الجمعيات السياسية والسماح بمزاولة عملها اصبح هناك صراع واضح على دستور العام 2002،ففي تشرين الأول 2002 اجريت انتخابات مجلس النواب وقد قاطعت الجمعيات السياسية المعارضة هذه الانتخابات وعلى رأسها جمعيه الوفاق الوطني الإسلامية[*] وبتاريخ 23تموز 2005 صدر المرسوم بالقانون الرقم 26 بشأن الجمعيات السياسية الذي اثار جدلاً واسعاً واختلافات بين قوى المعارضة ولكن مع ذلك فقد ذهبت معظم القوى

السياسية الى استصدار الترخيص والتسجيل مع المطالبة بتطوير القانون والتي كانت مرخصة طبقا لاحكام قانون الجمعيات والاندية ولكن جاءت معظم هذه الكيانات على اساس ايديولوجي واهم هذه الجمعيات من حيث التأثير والوزن الشعبي[10]:

1-جمعية المنبر الوطني الاسلامية (الوفاق) واعضاؤها شيعة من مختلف اتجاهات التقليد.

2- جمعية المنبر الوطني الاسلامية (المنبر الاسلامي) واعضاؤها سنة (اخوان مسلمون).

3-جمعية العمل الوطني الديمقراطي وعد اعضاؤها من اليسار القومي وعلى رأسهم عناصر الجبهة الشعبية سابقاً (سنة وشيعة).

4-جمعية الأصالة الاسلامية (الاصالة) اعضاؤها من السلف السنة.

5- جمعية المنبر التقدمي اعضاؤها من الاتجاه الشيوعي التقليدي(سابقاً جبهة التحرير الوطني البحراني) واعضاؤها سنة وشيعة.

6- جمعية ميثاق العمل الوطني اعضاؤها شخصيات مرموقة مهنياً موالية للحكم (سنة وشيعة) الى جانب عدد من الجمعيات ذات القواعد المحدودة.

ومن خلال فرز هذه الجمعيات اصطفت الجمعيات ذات الأغلبية الشيعية اليسارية في صف المعارضة، واصطفت الجمعيات ذات الاتجاه السني الى جانب الموالاة ،وكانت جمعيات المعارضة باستثناء التقدمي قد قاطعت اول انتخابات برلمانية في تشرين الاول 2002 لانها لا تلبي المطالب الاصلاحية الحقيقية ،وفي الدورة الثانية للانتخابات البرلمانية في العام 2006 قررت جمعيات المقاطعة ان تشارك واختلف اعضاؤها بشأن هذا القرار ،ولكن بالنسبة الى جمعية الوفاق حدث انشقاق فيها ادى الى ظهور قياديين بارزين واستقلالهم بتكوين تنظيمات وتجمعات منشقة عن الوفاق ابرزها حركة الحريات الديمقراطية (حق)غير مرخصة وفقاً لقانون الجمعيات السياسية التي يرأسها نائب الامين العام السابق لجمعية الوفاق الاستاذ "حسن مشيمع" وقد كانت بدايتها بمشاركة مع عناصر وطنية مستقلة من بينهم الاستاذ "علي ربيعة" والراحل "عيسى الجودر"والراحل" هشام الشهابي" وهم من الطائفة السنية كما كان من بينهم الاستاذ " سعيد العسبول"، وهو شيعي ذو ميول وطنية يسارية معتدلة ،وكما برز بعد ذلك تجمع اخر عرف ب"تيار الوفاء الاسلامي" بقيادة العضو المؤسس البارز لجمعية الوفاق الاستاذ "عبد الوهاب حسين" [11].

وقادت الوفاق بالإضافة الى الجمعيات المرخصة المعارضة (وعد وامل والاخاء والتجمع الديمقراطي اضافه الى جمعيات معتدلة حركات في الدعوة الى التطوير من داخل مجلس النواب، في حين تبنت خارج مجلس النواب حركات في طليعتها حق والوفاء ، اضافة الى جمعيات اخرى ، حركة المعارضة الداعية الى التغيير من الخارج [12].

وعليه يلاحظ ان النظام السياسي في مملكة البحرين شهد ملامح للتغيير يمكن ايجازها بالنقاط الاتية[13]:

1-الاخذ بالنظام البرلماني المكون من مجلسين احدهما منتخب انتخاباً حراً مباشراً والآخر معين يضم اصحاب الخبرة والاختصاص مع قصر حق الرقابة على اعمال الحكومة على المجلس المنتخب .

2-يعد التنظيم الحديث للمجالس البلدية ترجمة عملية لما ورد في الدستور المعدل وميثاق العمل الوطني باعتبارها اولى مظاهر التطور الديمقراطي في البحرين ولبنة من لبنات البناء الدستوي من خلال التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات ومشاركة جميع فئات المجتمع في عملية صنع القرار .

3-منح المرأة كافة حقوقها السياسية من حق الانتخاب وحق الترشيح للمجالس النيابية كما انها منحت حق المشاركة في الشؤون العامة وتقلد الوظائف العليا في المملكة ولقد استمد ذلك من المادة (5) من الدستور التي نصت على ان تكفل الدولة مساواة المرأة مع الرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون الاخلال بمبادئ الشريعة الاسلامية .

4-تعزيز الشفافية في كافة ادارات الدولة حيث استحدث الدستور المعدل ديوان للرقابة المالية واخر للرقابة الدستورية .

5-اجراء كثير من التغييرات والتعديلات التشريعية في المجال السياسي بما يتواكب مع التغييرات ومن ابرز التشريعات قانون الجمعيات السياسية والذي كان له الاثر بازالة الاحتقانات السياسية .

في ضوء الطرح السابق نرى ان مملكة البحرين انها شهدت تحولات ديمقراطية منذ العام 2002 وخاصة في عهد الملك ((حمد بن عيسى ال خليفة)) تمثلت بانتقال الامارة الى نظام

الملكية الدستورية والقيام بإجراء الانتخابات البلدية ومنح المرأة البحرينية حقوقها السياسية بمزاولة عملها السياسي وعدت الانتخابات التشريعية اهم انجازات النظام السياسي في البحرين في العام 2002 ولكن هذا لايعني انقسام المجمع البحريني ازاء هذه التغييرات ما بين مؤيد ومعارض مما انعكس على مطالب الاصلاح السياسي فهناك خلل في صياغة المواد الدستورية مع عدم مراعاة الفئات المهمشة في المجتمع البحريني واستخدام سياسة تكميم الافواه كما سنرى لاحقا .

المبحث الثاني :الاصلاح والمطالب السياسية للمعارضة في البحرين

الاصلاح يحمل في طياته دلاله ايجابية كونه يفترض مجموعة واحدة و محددة من المبادرات التي يعتقد انها مطلوبة من اجل تحسين جزئي ومتدرج للاوضاع بمعنى انه مضاد للثورة وان كان معنى الثورة يحمل نزوعا اصلاحياً ،الا انه يحمل في الوقت نفسه دلاله انقلابية جذرية تلغي القديم ويقيم قطيعة معه،بينما نرى الاصلاح يعيد إنتاج وصياغة القديم ويضيف له ما استجد او مايتطلبه العصر في ضوء تطوره، ويعرف الاصلاح السياسي بأنه عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستناداً لمفهوم التدرج ،وبمعنى اخر هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً واقليمياً ودولياً ٬فالمعروف ان الاصلاح يجب ان يكون ذاتياً من الداخل وشاملاً وواقعياً وينحى منحى التدرج والشفافية ويركز على المضمون لا الشكل [14].

لقد جاءت الرغبة بأصلاح النظام السياسي في البحرين في عهد الملك "حمد بن عيسى" بحكم ما يحمله من ثقافة سياسية ،ولادراكه وجود قوى عديدة في المجتمع البحريني لديها معاناة ولسنوات طويلة من كبت للحريات واعمال قمع طالت المثقفين من اتجاهات وتيارات سياسية مما اسفر عن مغادرتها للبحرين، وفيما يتعلق بالاصلاح في البحرين نرى ان الحكومة البحرينية بدأت تتخذ اجراءات جديدة، فمنذ العام 2001 حتى العام 2004 شهدت البحرين حالة من الحراك الاجتماعي و السياسي وتم تأسيس 15 جمعية غير مرخص لها العمل في السياسة ولكنها كانت البديل من الاحزاب التي ليس لها وجود في النظام البحريني، وقد عقد في تلك الحقبة العديد من المؤتمرات الجماهيرية سواء تلك المطالبة

بتعديل الدستور او الداعية الى مقاطعة الانتخابات، وقدكانت البحرين تعاني من مشكلتين اساسيتين كليهما ناتجة من طبيعة النظام السياسي البحريني، الذي يمثل اقلية ويسعى الى تعزيز قوته الاقتصادية بل وتغييرالتركيبة الديمغرافية والمشكلتان

هما "الدفان" [*] و"التجنيس"،كل ذلك ادى الى ظهور العديد من الحركات الاحتجاجية وبعد تفجر ثورتي تونس ومصر وامتداد آثارهما الى العديد من دول المشرق والمغرب وان بنسب متفاوته وعليه لابد من طرح الاسباب الموجبة لتأثر البحرين بالمد الثوري[15] :

1–وجود اشكالات وقضايا دستورية وقانونية ومعيشية عالقة فهناك ملفات كثيرة منها :

أ–ملف الخلاف حول شرعية دستور العام 2002 المنحة مقارنة بدستور 1973 العقدي .

ب– ملف قانون الانتخابات الذي تراه المعارضة منحازاً ضد تمثيل اكثر عدلاً للناخبين الشيعة .

ج–ملف ماتسميه المعارضة التجنيس السياسي.

د–ملف ملكية ومضاربات الاراضي البحرية المدفونة ذات الاحجام الكبيرة وتأثيره السلبي في السياسة الاسكانية .

هـ–ملف الفساد المالي والاداري .

2–وجود جمعيات سياسية نشطة وعلنية وذات اعضاء في البرلمان وانشطة مجتمعية وإعلامية كبيرة ووجود نقابات تأريخية منظمة ومرتبط بعضها بالجمعيات السياسية اضافة الى وجود مؤسسات مجتمع مدني مهنية وحقوقية ونسائية شديدة التنوع و الارتباط بالسياسة.

3–وجود شارع مجيش سياسياً منذ خمسينيات القرن الماضي وقابل للحراك السياسي الجماهيري الواسع والملتزم .

4–اجراء الملك اتصالات ببعض القيادات السياسية وتأكيده لها انه يفكر في اجراء مراجعة تقييميه بتجربة من بعد الميثاق الديمقراطي ومن ثم وجود اكثر من 300 معتقل ينتظرون المحاكمة .

وكانت البحرين قد شهدت منذ 14 شباط 2011 موجة من المسيرات والمظاهرات الاحتجاجية التي سرعان ما تطورت الى اعتصام في اليوم الثالث لها في دوار اللؤلؤة ثم تطورت في 4 آذار الى احتكاكات بين ابناء الطائفتين الشيعية والسنية ، وكان اختيار ذكرى

ميثاق العمل الوطني كيوم لبدء الاحتجاجات عن وجود احتجاج على فكرة الميثاق وما تلته من إصلاحات ،كما نزع المحتجون الى استخدام المسيرات كوسيلة للضغط على الحكومة والملك للاستجابة لمطالبهم حيث ينظم المحتجون بمتوسط ثلاثة مسيرات يومياً تتحرك بأتجاه مناطق حيوية مثل باب البحرين ومبنى وزارة الداخلية

ومبنى وزارة العدل ومبنى البرلمان ومبنى الحكومة ذلك الى جانب استمرار الاعتصام في الميدان آنذاك ،ويمكن عزو اسباب الاحتجاجات في البحرين الى بعدين هما:[16]

اولاً: البعد السياسي حيث تعاملت النخبة الحاكمة منذ بدء المشروع الاصلاحي في البحرين في حزيران 1999، على انها هي من يبادر الى بالاصلاح ويديره ، وتغافلت عن حقيقة وجود رؤية صاغتها القوى السياسية حول طبيعة الاصلاح وشكله ، والتي كانت نتاج سنوات من العمل السياسي ،ولذا رغم من ان ميثاق العمل الوطني حظي بنسبة موافقة قاربت 99% فإن الإصلاحات التي تلته بما في ذلك دستور العام 2002 ،لم تعكس ماجاء فيه من التزام بفكرة الملكية الدستورية ولذا ظلت المعارضة التي تتألف في اغلبيتها من الشيعة تطالب بعدد من المطالب وعلى رأسها تمكين الشيعة من التمتع بالحقوق الكاملة للمواطنة ،كما انهم مبعدون من الوزارات السيادية مثل الدفاع والخارجية.

ثانياً:البعد الثاني في الجانب الاقتصادي –والاجتماعي حيث يلاحظ ان المشروع الاصلاحي للملك لم يقبل التعامل مع حقيقة وجود قطاع عريض من الاغلبية الشيعية ذي اوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية مقارنة بأوضاع غالبية الاقلية السنية حيث يتدنى مستوى الخدمات الاساسية في المناطق التي يقطنها الشيعة وترتفع معدلات الفقر ،كما انها الاقل استفادة من مشاريع الاسكان الحكومي ،حيث يضطرون للانتظار سنوات من اجل الحصول على وحدة سكنية في اطار اي من تلك المشاريع .

وفي 21 شباط فاجئ ولي عهد البحرين مقدمي برنامج وتحدث مباشرة الى الشعب داعيا اياهم الحوار وقال " ان الذي جرى في البحرين امر طارئ وخارج عن المألوف واقدم التعازي لكل شعب البحرين على هذه الايام الاليمة التي يعيشها واريد ان اوجه رسالة للجميع للتهدئه"وقال "ان البحرين لم تكن يوما دولة بوليسية"،وفي اليوم نفسه صدر تكليف من الملك لولي العهد باجراء حوار وطني شامل مع المعارضة[17].

وطبقا لذلك عكفت الجمعيات المعارضة على صياغة رؤية واسس انجاح الحوار الذي اعلن عنه ولي العهد حيث اشتملت وجوب اجراءات اولية تمثل شروط لا نجاح الحوار[18]:

1-التعهد بالحفاظ على حق المعتصمين في الوجود بدوار اللؤلؤة والحفاظ على حياتهم طوال مدة الحوار والمفاوضات.

2 – الاطلاق الفوري لسراح جميع المعتقلين السياسيين وشطب قضاياهم في المحاكم .

3-التعهد بتحييد الاعلام الرسمي للدولة من تلفزيون وراديو وجعله منصه للاعلام الحر لنقل اراء المواطنيين من مختلف مشاربهم بكل حيادية ومهنية ويساهم في تخفيف الاحتقان الطائفي.

4-الشروع فوراً بالتحقيق المحايد في اعمال القتل التي وقعت منذ 14 شباط 2011 وإحالة المسؤولين للمحاكمة.

5-إقالة الحكومة وطالبت المعارضة بمطالبات تمثلت بقبول مبادئ الحوار واعلانه في بداية جلسات الحواروقبل الشروع في التفاصيل الالتزام بالمبادئ الاتية [19]:

اولا:الغاء دستور العام 2002 والدعوة لانتخابات مجلس تأسيسي ينتخب على اساس الصوت بين الناخبين و يقوم بوضع دستور جديد للبلاد.

ثانيا: حق الشعب في انتخاب مجلس للنواب ينفرد بكامل الصلاحيات التشريعية ويكون انتخابه على اساس تساوي الصوت بين المواطنين.

ثالثا: حق الشعب في ان تكون له حكومة منتخبة.

رابعا: توفير الضمانات اللازمة لتحقيق التزام الاطراف بالاتفاقيات و التعهدات التي تنتج من هذه المفاوضات.

وكانت الجمعيات السياسية المعارضة وهي الوفاق،ووعد، و المنبر التقدمي، والاخاء ،و التجمع الوطني في مؤتمر صحفي عقد في 14 اذار 2013 في مقر جمعية الوفاق اعلنت تمسكها بمبادرة ولي العهد [20].

ولكن رغم هذه المطاليب لم يتم التوصل الى حلول مرضية للطرفين و في 14 اذار 2011 دخلت قوات درع الجزيرة وقوامها قوات من المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة وكان الملك "حمد بن عيسى ال خليفه" قد اعرب عن تقديره لقادة دول مجلس

التعاون الخليجي شاكراً لهم جهودهم الخيرة في تعزيز الامن و الاستقرار في دول المجلس وشعوبها مؤكداً ان وجود قوات درع الجزيرة على ارض البحرين جاء في اطار التعاون والتنسيق الدفاعي المشترك وتفعيلاً للعمل المشترك بين دول مجلس التعاون[21].

وفي شباط 2013،عادت الاحتجاجات بشدة وكانت هناك ردود فعل امنية عبر مداهمات لقرى عدة وحملات اعتقالات ومناوشات عنيفة بين رجال الامن والمحتجين ورافقت موعد ذكرى الاحتجاجات دعوة الى العصيان المدني انقسمت حولها المعارضة فمن جهة نادى ائتلاف شباب 14 شباط 2013 بالاضراب العام يوم 13 شباط في حين اكتفت جمعية الوفاق بدعوة خجولة الى العصيان على شكل الامتناع عن التسوق وتأدية اي معاملات حكومية ،وفي يوم الذكرى اودت الاحتجاجات بحياة مواطن ،ولم تمر عدة ايام حتى اعلنت الجمعية عن مقتل محتج اخر ، وعاد التوتر الأمني ليسود البحرين في موعد سباق "الفورمولا واحد" في نيسان 2013 ، فشهدت القرى المحيطة بالمنامة" كالسنابس" "والديه " "وجد حفص" احتجاجات بشكل شبه ليلي ، لكن الانتشار الامني الكثيف حال دون تسرب اي من هذه الاحتجاجات خارج اطار القرى ولم تنجح في الوصول الى محيط حلبة السباق وانتهت الاحتجاجات باعتقال ما لايقل عن 13 مواطناً [22].

واحتلت البحرين صدارة عناوين وسائل الاعلام العالمية مجدداً بعد ان دعا ناشطون معارضون على وسائل التواصل الاجتماعي الى موجة احتجاجات جديدة تحت اسم "تمرد البحرين"، تيمناً بحركة تمرد المصرية ،وشهدت البحرين احداث تفجيرات في العام 2013 ،وعادة ماتنسب هذه الاحداث الى المنطقة التي وقعت فيها كتفجيري العكر والرفاع وقد خلف بعضها قتلى وجرحى في صفوف الشرطة والمحتجين وانتهت بسلسلة من الاعتقالات والمحاكمات الجنائية [23] .

ان المعارضة في البحرين تركز في مطالبها الاصلاحية على المجالين السياسي والاقتصادي اكثر من تركزها في الجانب المذهبي، وتحرك الشيعة بعد العام 2003ولحد يومنا هذا اعتماداً على اغلبيتهم العددية [*] وتفاعلا مع المبدأ الذي رفعه المرجع الشيعي السيد "علي السيستاني "صوت واحد لناخب واحد وهو المبدأ الذي يتيح لهم في ظل انتخابات نزيهة

ودستور يعطي المجلس النيابي المنتخب السلطة الاعلى والسيطرة على الحياة السياسية وهذا يعد تهديداً للسلالة الحاكمة في البحرين [24].

لقد حاولت اطراف النزاع السياسي اي الحكومة والمعارضة منذ اندلاع ازمة العام 2011 الجلوس عدة مرات على طاولة الحوار حيث عقد الحوار الوطني في تموز 2011 والحوار الثاني في شباط 2013 وعقد لقاء علني بين ولي العهد وامين عام جمعية الوفاق في 15 كانون الاول 2014، كما تم طرح مبادرات من الحكومة والمعارضة وجهات اخرى في محاوله لتقريب وجهات النظر ما بين الأطراف المتفرقة، اهمها تشكيل اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق التي باشرت تحقيقها في احداث عام 2011 وقعت تقريرها الرسمي في الوقائع في تشرين الثاني 2011 وقدمت تقريرها الرسمي في الوقائع في تشرين الثاني 2011 ولكنها جميعها لم تنجح لحل الازمة السياسية بل تواصلت الصدامات و سقوط القتلى من صفوف الشرطه و المحتجين [25].

وقد جاءت الانتخابات النيابية والبلدية لعام 2014 في ظل اجواء متوترة حيث تصاعدت فيها الدعوات من قبل الاطراف المعارضة وبشكل غير مباشر بعض الجمعيات المناوئة للمعارضة لمقاطعتها وعدم المشاركة فيها ، في حين سعت اطراف اخرى من الجمعيات الأخيرة الى جانب الحكومة نحو دفع المواطنين في اتجاه المشاركة واستبقت الحكومة الانتخابات بتعديل الدوائر الانتخابية والغاء المجلس البلدي المنتخب للعاصمة المنامة واستبداله بامانة معينة كما قامت بطرح وثيقة سياسية جديدة مبتغاها المعلن هو اجراء اصلاحات سياسية والتي عرفت بوثيقة ((الاعيان)) والتي رأت المعارضة بأنها غير كافية لحلحلة الازمة السياسية، وعلى المستوى الاقليمي والدولي توترت العلاقات البحرينية– الامريكية خلال العام 2014، ووصلت الى مداها بقرار وزارة الخارجية البحرينية اعتبار مساعد وزير الخارجية الامريكي للشؤون الديمقراطية وحقوق الانسان "توماس مالينوسكي" شخصاً غير مرحب به ،ملزمة اياه بمغادرة البلاد، كما حضر ملف البحرين حقوقياً على طاولة منظمات حقوق الانسان الدولية ،وقد جاء البيان المشترك الذي وقعته 35 دولة في مجلس الامن لحقوق الانسان ،ورفضته الحكومة البحرينية معبراً عن قلق بالغ ازاء انتهاكات حقوق الانسان في البحرين ،بما في ذلك سجن من يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع

وتكوين الجمعيات ،كما ابدى البيان قلقاً ازاء انعدام المساءلة ، وانخرطت البحرين عسكرياً ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي في الصراع اليمني –اليمني عبر مشاركة القوات العسكرية البحرينية في تحالف ((عاصفة الحزم)) العملية العسكرية التي تقودها المملكة العربية السعودية منذ 25 آذار 2015 في اليمن وعلى حدودها الجنوبية ضد الحوثيين والقوات موالية للرئيس المخلوع "علي عبد الله صالح"[26].

لقد ادى اعتقال قيادات الصف الاول في الجمعيات السياسية المعارضة الى ضعف الحراك السياسي و الشعبي لهذا التيار و لم يشهد العام 2015 اي تطور نوعي في تعاطي الجمعيات والحركات المعارضة مع الاوضاع في البحرين، فقد قل عدد الجماهير في التجمعات والمسيرات التي تدعو لها تلك الجمعيات بينما تواجدت بعض الوجوه المعارضة في بعض المحافل خارج البلاد التي تنتقد الاوضاع السياسية و الحقوقية في البحرين خصوصاً في الغرب، كما يبدو ان الاتصال بين الحكومة والمعارضة قد انقطع نهائياً ،حيث ظهر اكثر من شخص من قيادات المعارضة في الاعلام ليؤكد الامر، هذا وقد اصدرت المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة في تاريخ 16 حزيران 2015 حكمها الابتدائي بحق الامين العام لجمعية الوفاق الشيخ "علي سلمان" اذ قضت بسجنه لمدة اربع سنوات بعد ادانته بتهم التحريض على بغض الطائفة واهانة وزارة الداخلية وبرأته المحكمة من تهمة إسقاط النظام بالقوة [27].

في ضوء التطورات السابقة واثرها في الواقع السياسي البحريني نرى ان هناك حدود لتأثير نظامين سياسيين على الواقع السياسي في البحرين هما ايران والسعودية وفيما يلي التطرق لحدود هذا التأثير:

اولا: ايران :تمكنت ايران بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003 من ان تصبح القوة الاقليمية الاولى في الخليج العربي ،وبدأت بتوسيع قاعدة نفوذها في المحيط العربي وهكذا بدأت بنسج علاقات ممتازة مع العراق وسوريا وحزب الله اللبناني وبعض الفصائل الفلسطينية ،فلقد تعزز النفوذ الايراني الاقليمي نتيجة للضغوط الداخلية والمتغيرات الاقليمية والدولية وكان هذا النفوذ احد اوجهه التعبير عن المنظور الايراني تجاه الامن الخليجي وذلك انطلاقاً من المؤشرات الاتية [28] :

1-التحالف الايراني مع بعض الاطراف العربية في المحيط الاقليمي وهو التحالف القائم بين ايران وسوريا وحزب الله اللبناني وحماس .

2-النفوذ الايراني في منطقة الخليج العربي حيث اصبح هناك العديد من الملفات والقضايا الخلافية المتمثلة في استمرار احتلال ايران للجزر الاماراتية والملف النووي الايراني .

3-الرؤية الايرانية للامن الاقليمي الخليجي.

4- تأثير التوجه الايراني في الامن الاقليمي الخليجي .

5.ادركت السياسة الايرانية اهمية البحرين وضرورة توطيد علاقتها بالشيعة في البحرين من اجل تعزيز نفوذها الاقليمي وخصوصاً في منطقة الخليج العربي.

ثانياً :السعودية

وسط التغييرات الحاصلة في المنطقة العربية منذ العام 2011 والسنوات التي تلتها كان على السعودية ان تقرر الانكفاء على نفسها والعمل على حماية مجلس التعاون الخليجي او تعمل على استمرارية حضورها في المشرق العربي بالطرق الدبلوماسية ،لذلك فهي ترغب باستعادة مصر لدورها في الصف العربي ،وادارة الوضع في اليمن مهما تدهور باعتبارها جبهة مفتوحة مع الحوثيين ،مع ضمان استقرار النظام البحريني ،ولا شك في ان السعودية تعد البحرين شأناً سعودياً اكثر من اي دولة خليجية اخرى ، فالسعودية تجد نفسها معنية بما يجري في دول مجلس التعاون الخليجي وبشكل خاص البحرين بحكم ان البحرين تعد الاقرب الى المراكز المدنية الحضرية ذات الكثافة في السعودية وشعب البحرين هو الاكثر تواصلاً من الناحية الجغرافية والسكانية وغيرها مع الشعب في السعودية ما يعني ان تأثير الثورة البحرينية اقرب ماتكون في الجوار السعودي [29] .

وعليه نرى ان الوضع السياسي المضطرب في البحرين على مدى السنوات الخمس ،لم يظهر بوادر لتقريب وجهات النظر بين المعارضة والحكومة بشكل جدي بهدف ايجاد حل للازمة السياسية كما ان الاوضاع الاقتصادية في البحرين لم تبشر بالخير في ظل تأثر البحرين كباقي دول مجلس التعاون الخليجي والدول المصدرة للنفط بانخفاض اسعار النفط [30].

في ضوء الطرح السابق نرى انه منذ اندلا ع الاحتجاجات في البحرين عام 2011 ولحد الان وكما سنرى لاحقا ان الوضع السياسي ما زال مضطرب ولم تصل الاطراف

السياسية الى حل مرضي ،وبالرغم من انخفاض وتيرة المظاهرات ونشاطات الجمعيات السياسية المعارضة إلا ان التواجد الامني في امكنة النشاطات السياسية لايزال متواجداً وهذا يعني ان هناك معوقات حقيقية في السير بطريق الاصلاح فضلاً عن التدخل الاقليمي في الشأن الداخلي البحريني مما يفاقم الاوضاع تعقيداً .

المبحث الثالث :تقييم الاصلاح السياسي في البحرين

عند الحديث عن البحرين نرى انها تمتلك خصوصية عن مثيلاتها من دول الخليج العربي، فهي تجمع بين سلطة ميراثية من النوع القديم المشترك بين الملكيات و الامارات القبلية الاصل في الخليج وسمات خصوصية تحددها خاصيتان للجزيرة الارخبيل تجعلان منها الحلقة الضعيفة في مجلس التعاون الخليجي، فهي من جهة الملكية الخليجية الوحيدة التي يشكل الشيعة الغالبية العظمى من السكان ومن الجهة الاخرى تمتلك قدراً اقل نسبياً من موارد النفط والغاز مقارنة بجيرانه، اذ يشكل الريع النفطي وبفارق بعيد الجزء الاكبر من ايرادات الدولة، يبقى ان اقتصاد البحرين في مجمله اكثر تنوعاً مما في سائر ملكيات و امارات مجلس التعاون الخليجي، حيث يضم قطاعاً صناعياً هاماً وبالاخص صناعة الالمنيوم والتي انشئت قبل اكثر من اربعين عاماً ، وقد حقق القطاع المالي ازدهاراً كبيراً منذ ان تقرر تحويل الجزيرة الى منطقة حرة واسعة للخدمات الاقليمية على اسس نيوليبرالية [31].

امابالنسبة للمناصب الرئيسية في مملكة البحرين وقواتها المسلحة فأنها تتركز بين ايدي اعضاء الاسرة الحاكمة ،وتنعكس الطبيعة السياسية للحكم في كون السنة يشكلون اغلبية كبيرة من مكونات النخبة الخاضعة للسلطة الميراثية اي المستويات العليا من التراتبية العسكرية و السياسية والادارية و الرأسمال الكبير، ويسري الامر ذاته حتى على قواعد القوات المسلحة العسكرية منها اوشبه العسكرية او الامنية، كما وتتطابق اوجه اللامساواة الاجتماعية بين سكان البحرين الاصيلين الى حد كبيرمع التقسيم الطائفي للسكان، حيث ترتفع نسبة السنة بين الاغنياء و نسبة الشيعة بين الفقراء و العاطلين عن العمل بشكل غير متناسب مع نسبه الطائفتين من السكان ومشكلة البطالة حادة في البحرين بوجه خاص ، مثلما ابرز تقرير صادر عن مجموعة الازمات الدولية ، فالشيعة في البحرين مطالبهم تتلخص بأزالة اي تمييز منهجي ضدهم من الوظائف والخدمات [32].

ان التقسيم الحقيقي للهيمنة والنفوذ في البحرين مختلفان كثيرا عن عما توصي به الهيكلية النظرية للحكومة، فإدارة البلاد تدار اليوم من قبل ثلاثة أطراف،الملك الذي يبلغ من العمر الخامسة والستين عاماً ويلعب دورا بارزاً و لكن عمه رئيس الوزراء البالغ من العمر ثمانين عاماً هو الذي يتمتع بالنفوذ الرئيسي، اما العضو الثالث فهو ولي العهد الابن الاكبر للملك الشيخ "سلمان بن حمد ال خليفه" البالغ من العمر ستة واربعين عاماً الذي تعده المعارضة الشيعية والسلك الدبلوماسي كقوة معتدلة ، وبالرغم من تقدم رئيس الوزراء بالسن فأنه مايزال يتمتع بقبضة قوية على القرارات الحكومية و الاقتصادية اليومية، اما سلطة الملك الذي ينظر اليه على انه شخصية مترددة وهي اخذه في التضاؤل بسبب المتشددين في العائلة المالكة للذين يعارضون اي تنازل للطائفة الشيعية [33].

لقد اقرت الاسرة الحاكمة في البحرين ما يرقى الى اجندة الاصلاح في محاولة لتهدئة الاضطرابات المتناسية التي اندلعت في البحرين منذ العام 2011،اذ حدد ولي العهد الامير "سلمان"سبعة مبادئ لتوجيه الحوار الوطني من بينها اقامة برلمان يتمتع بسلطة كاملة وحكومة تلبي إرادة الشعب ودوائر انتخابية عادلة ،الا ان تلك المبادرة لم تلق اية استجابة بسبب ارسال قوات درع الجزيرة والتي انهت احتلال "دوار اللؤلوءة" وشملت محاولات لاحقة من اجل استقرار الوضع السياسي إقامة لجنة تحقيق وعقد جلسات لما يعرف بالحوار الوطني وقام الملك بتحركات لاقامة برلمان يتمتع بسلطة كاملة وادى غياب الاتفاق الى قيام الحكومة بتعليق الحوار في كانون الثاني 2014،وازدادت الصراعات السياسية بين السلطة البحرينية والمعارضة في العام 2016 بعد ان اصدرت المحكمة الابتدائية في البحرين حكماً بحل جمعية الوفاق الاسلامية،اذ وجهت السلطات القضائية لاعضاء هذه الجمعية تهماً بإيواء الارهابيين والتحريض على العنف الطائفي وكان الامين العام للامم المتحدة "بان كي مون" وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية قد وجهوا انتقادات لاذعة للقضاء البحريني لمصادرته الحقوق لبعض الفئات من الشعب البحريني [34] .

ويمكن الاشارة الى العديد من النقاط التي تقف عائقاً امام عملية الاصلاح في البحرين [35]:

1-يعد التجنيس السياسي ابرز الملفات الخلافية بين النظام والمعارضة ،فقد ساهمت عملية التجنيس السياسي القائم على المذهب على تعزيز حالة الانقسام الطائفي وعدم الثقة بين

النظام والطائفة الشيعية كما ساهمت في استبقاء حالة التوتر مستمرة نظراً لما يشكله التجنيس من تغيير في التركيب الديمغرافي للمجتمع البحريني .

2–ان التركيبة السكانية للمجتمع البحريني والتفاوت بين مكونات الشعب وانقسامه افرزت حالة من الاحتقان والتمييز الطائفي وقد انعكس هذا الامر على واقع كافة مناحي الحياة وعلى الحريات الدينية بشكل اوضح من خلال وضع العديد من القيود .

3–يعد العامل الاقتصادي دور مهم في التأثير على واقع الحياة السياسية في البحرين وبالتالي على حالة الاستقرار وعلى مسيرة التحول الديمقراطي ،فالبحرين دولة نفطية وبالتالي تعتمد بشكل اساس على عائدات النفط في ايرادات الدولة على الرغم من تعدد مصادر الدخل ،وعلى الرغم من تعرض الاقتصاد البحريني لعدة هزات ،الا انه لم ينهار وقد ادت السياسة الحكومية القائمة على دفن البحر الى ارتفاع اسعار الاراضي ومصادرة العديد من المساحات الى جانب سياسة التمييز وزيادة تفاقم مشكلة السكن وارتفاع معدلات البطالة تحديداً بين ابناء الطائفة الشيعية وهو ماادى بدورة الى زعزعة حالة الاستقرار السياسي وتعد من النقاط الخلافية بين الجانبين .

4– التنافس السعودي –الايراني على منطقة الخليج يعد من ابرز معوقات الاصلاح في البحرين ،فالتنافس قائم على اعتبارات سياسية وايديولوجي مذهبية من اجل بسط النفوذ والسيطرة على المنطقة وقد شكلت البحرين ساحة للتنافس نظراً للانقسام الطائفي في البحرين .

وعليه لابد من وجود آليات لدفع الحوار في البحرين والخروج من المأزق المستمر منذ العام 2011 ولحد يومنا هذا ، فالاجماع قائم بين السلطة والمعارضة على ان الحوار هو المخرج من الازمة واي حوار لابد من هدف ، فحقيقة الصراع وجوهرة على مرالحقب التأريخية بين السلطة في البحرين والشعب هي وجود المطالب الشعبية القائمة على امرين [36] :

1–المشاركة في صنع القرار السياسي .

2– المشاركة في ادارة الثروة الوطنية وضمان الرقابة عليها وتيسيرها للصالح العام اي تحقيق الديمقراطية ويتحدد الحوار في البحرين على اقامة نظام ديمقراطي وإعادة هيكلة الدولة لتكوين دولة المؤسسات الحديثة القائمة على المبادئ الانسانية المتطورة اي دولة المشروعية

المدنية التي يمكن القول انها تأسست على اساس دستور دولة البحرين الصادر في العام 1973 والذي ترك الباب لتطوير المشاركة الشعبية مفتوحاً وجرى التصويت على الميثاق في ظله.

ان الاصلاح في البحرين يسير عبر تشجيع فاعلان رئيسيان [37] :

1–ولي العهد الامير سلمان وهو ريث العرش للملك "حمد" الذي تفاوض مع جمعية الوفاق ويبدو احياناً انه يوافق على ان يكون هناك دور سياسياً شيعياً كبيراً وان كان ذلك على حساب مصداقية الشخصية مع الطائفة السنية .

2–خليل المرزوق وهو المساعد السياسي والامين العام لجمعية الوفاق وهو قائد مؤثر [*] في الوقت الذي يقضي الامين العام الشيخ "علي سلمان" مدة سجنه ،وكان المرزوق يواجه مشاكل قانونية خاصة به بعد ان تمت تبرئته في العام 2014 من تهمه توجيه انتقادات للحكومة .

ولكن رغم وجود تحركات للقيام بالاصلاحات السياسية والتي مضي عليها نحو اكثر من عقد وكان من المفترض ان تنضج المجتمع ومؤسساته وترفده بخبرة وتجربة كافية للانطلاق الى مديات ابعد في حين نلاحظ صموداً في النشاط السياسي كما الحقوقي ،وغياباً للابداع والمبادرات الخلاقة،فما الذي ينقص الوضع البحريني لكي يكون ناضجاً وهناك من يعترض بأن مدة العقد من الزمن ليست كافية وهذا صحيح فالنضج مسألة نسبية كما ان معايير التقسيم للنضج وقياسه امر صعب ومختلف بشأنه لكن الوضع السياسي والحقوقي في البحرين بحاجه الى قضيتين [38] :

اولاً : إعادة الزخم للعملية السياسية وذلك كي تبعث حيوية اكثر في اذرع الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والمطلوب يتعلق بمسائل تناقش اليوم علناً في الصحافه والبرلمان وهي :

أ–تفعيل البرلمان

ب–تخفيف البيروقراطية المزمنة في اجهزة الدولة خاصة في مؤسسات التي لها علاقة بتقديم الخدمات ورعاية مصالح المواطنين حيث سخط المواطنين الشديد .

ج–مؤسسات الدولة بحاجة الى المزيد من الشفافية تجاه الجمهور فالمواطنون يريدون الاطلاع على كثير من القضايا التي تتعلق بحياتهم اليومية .

د–هناك حاجة ماسة الى قانون جديد للصحافة عصري يوفر هامش من الحرية ويقلل من العقوبات ومثله هناك حاجة الى قانون جديد لمنظمات المجتمع المدني .

هـ–هناك ايضاً موضوع سيادة القانون وتطبيقه على الجميع خاصة المسؤولين فهذا يعزز من السلطة القضائية ويفعل القوانين القائمة ويشجع المواطنين على الانخراط في العملية السياسية بما يوفره من امل واقناع ويحارب الوساطة والرشوات والمحسوبيات .

ثانيا :تتعلق بنضج اللاعبين السياسيين والنشطاء الحقوقيين ويجب على المجتمع البحريني التعلم كيفية تقبل التعايش وتقبل التسويات والسموعلى الانتماءات الطائفية والحزبية وتحمل النقد مهما كان صعبا.

وعليه يمكن تحديد ثلاثة رؤى لمستقبل الاصلاح والنظام السياسي في البحرين .

1–اكتفاء الاطراف بالحلول الوسطية :ان النظام السياسي في البحرين ربما سيستفيد من التجربة الديمقراطية في الكويت وتسعى الى التوصل الى نقاط تفاهم مشتركة بينه وبين المعارضة في سبيل الوصول الى حالة من الاستقرار السياسي في المملكة تجنباً لاي تدخل خارجي وفقاً للمصالح الغربية وايران مما قد يؤدي الى تغيير شكل النظام ،كما قد يلجأ النظام السياسي في البحرين الى فتح المجال بشكل متوازن امام الطائفة الشيعية لتولي بعض المناصب الحكومية واعطائهم حقوقهم وذلك تحقيقاً لما تم طرحه في ميثاق العمل الوطني والدستور المعدل لعام 2002 ،وقد يلجأ النظام فيما يتعلق بالتجنيس السياسي الى اتباع نمط جديد انه لن يوقف التجنيس وانما يوجد تقنين وفق ماجاء في قانون الجنسية لعام 1963 في مادته السادسة واشار الملك "حمد بن عيسى" انه لا تجنيس الا لمن يتشبع بالروح الوطنية[39] .

2–استمرار الخلاف السياسي :تنطلق الرؤيا من امكانية تصاعد الاحتجاجات واحتدام المواجهة بين المعارضة ونظام الحكم مع تمسك المعارضة بمطالبها مع وجود اجنحة داخل الاسرة الحاكمة تؤمن بضرورة اتباع نهج اكثر صرامة اتجاه المعارضة .

3– ان يتجه النظام الى معالجة الاسباب الحقيقية للأزمة ،خاصة الطائفية منها،مع تطبيق حزمة من الاصلاحات السياسية من حيث انهاء كافة اشكال التمييز الطائفي واعطاء الطائفة الشيعية جميع حقوقها المشروعة ،بالاضافة الى وقف التجنيس السياسي القائم على التجنيس المذهبي ،مع ضرورة السير بحوار وطني بين النظام والقوى السياسية والتيارات الفكرية والابتعاد عن المناورات السياسية

الجانبية التي تساهم وساهمت في استمرار المناخ الحالي الى جانب تخلي جميع الاطراف عن المباراة الصفرية من خلال تبادل التنازلات والابتعاد عن المواقف المتصلبة [40] .

والان عند قراءة المشهد السياسي في البحرين يلاحظ ان الوضع السياسي اصبح تعقيدا ً بسبب الحالة الامنية السائدة والتي تؤدي الى حالة من مايعرف "بالجمود" والتوجس والحذر في اوساط الناشطين في العمل الحربي والسياسي المنظم (الجمعيات السياسية) وغير المنظم الشخصيات الوطنية والسياسية المستقلة وايضاً العاملين في مجال حقوق الانسان اضيف الى ذلك منظمات المجتمع المدني بمختلف تنوعاتها واهتماماتها ،وكانت قد صدرت العديد من القوانين والمراسيم التي تعيق التحول الديمقراطي في البلاد في ظل وجود احد تيارات المعارضة في مجلس النواب ولم يقدر مشروع الاصلاح وتحديداً ميثاق العمل الوطني والتي تعد بمثابة وثيقة سياسية تم التصويت عليها باجماع شعبي بأن تنفذ بالشكل الذي يؤدي الى تطوير تجربة الانفتاح والاصلاح السياسي باتجاه تحولات ديمقراطية حقيقية لتعطي صلاحيات اوسع لمجلس النواب وتتسع هوامش الديمقراطية والحريات العامة وتحترم حقوق الانسان [41] .

وبالنسبة للوضع الاقتصادي في البحرين فهو ليس بأحسن حال من الوضع السياسي فقد اشار تقدير "فيتش"[*] في تقريرها الصادر في العام 2016، إلى أن سعر النفط التعادلي (سعر النفط لإحداث توزان بالموازنة) بالبحرين يبلغ نحو 122 دولارًا للبرميل عام 2015، و 118 دولارًا للبرميل عام 2016، مقابل توقعات أن يظل سعر النفط عند نحو 55 دولاراً للبرميل عامي 2015 و 2016، و 65 دولارًا عام 2017 وقالت فيتش، إن تدابير التكيف المالية التي قامت بها الحكومة البحرينية أثبتت أنها غير كافية لتعويض انخفاض أسعار النفط، ونتيجة لذلك، فإن إجمالي الإيرادات ستنخفض من 24% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014، إلى 17% عامي 2015 و 2016 وتتوقع فيتش، أن يؤدي ارتفاع العجز المالي لأكثر من 10% بالبحرين إلى زيادة الدين الحكومي العام إلى 58.6% عام 2015، و 65.2% عام 2016، مقابل 46.1% عام 2014، وستواجه مملكة البحرين تحديات صعبة إذا ما هبط متوسط سعر النفط عن 50 دولاراً للبرميل، وبالتحديد عند 45 دولاراً، إذ إن الإيرادات عند هذا السعر لن تكون كافية لتغطية

بند رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي، ويقول خبراء إن البحرين تحتاج إلى سعر 120 دولاراً للبرميل لإحداث توازن بين المصروفات والإيرادات في الموازنة العامة، وإن هبوط السعر إلى ما دون 50 دولاراً يحدث فجوة هائلة، وعجزاً كبيراً في الموازنة، وخصوصاً أن موازنة الحكومة تعتمد بنسبة 85% على الإيرادات النفطية وتنتج مملكة البحرين نحو 200 ألف برميل يومياً من النفط الخام، منها 150 ألف برميل حصة البحرين من حقل أبوسعفة المشترك مع السعودية، ونحو 50 ألف برميل من حقل البحرين، وفي أسوأ الأحوال، وبحسب السيناريو الذي يفترض متوسط سعر النفط عند 45 دولاراً للبرميل، فإن إيرادات البحرين من النفط ستبلغ 1.2 مليار دينار، في حين أن مصروفات القوى العاملة تبلغ أكثر من 1.3 مليار دينار، أي إن الإيرادات النفطية غير كافية لتغطية بند الرواتب، في حين أن سعر برميل النفط اليوم بلغ نحو 40 دولاراً فقط ،واستدعى هذا التدهور في أسعار النفط، إصدار أمر ملكي بحريني بتشكيل "حكومة مصغرة" داخل الحكومة، تختص بحل المشكلات المالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، والتي تعتمد عليها البحرين بشكل كبير في دعم الخزينة العامة وتمويل المشاريع الحكومية[42].

في ضوء الطرح السابق يلاحظ ان عدم الاستقرار السياسي الدائم سيظل السمة الملازمة للوضع الحالي في البحرين مازالت الحكومة تقدم الخيار الامني على الخيار السياسي وبالمقابل لن تقدم المعارضة ايه تنازلات آزاء مطالبها ولابد من وجود حل عقلاني والذي يتمثل باعادة برمجة منهجيات الاصلاح في البحرين والتوصل الى حلول وسط مع اعلاء مبدأ المواطنة وجعله الشعار الامثل للسير في اي حوار سياسي وجعل الولاء للوطن هو الهدف الاسمى بالنسبة للسلطة الحاكمة في البحرين والمعارضة والابتعاد بكل شكل من الاشكال على الاعتماد على دول اقليمية وخاصة من قبل المعارضة وذلك لكي تكون مطالبهم مشروعة ونابعة من الحس الوطني البحريني ،ولابد ايضاً من السير قدماً وبالتوافق مع نهج الاصلاح الاقتصادي الذي هو جزء اساس من عملية الاصلاح الشاملة فالوضع الاقتصادي هوجزء اساس من المشاكل السياسية التي يعاني منها المواطن البحريني .

الخاتمة

كانت البحرين قد شهدت منذ 14 شباط 2011 موجه في الاحتجاجات والتي تطورت الى اعتصامات وتصادم بين المحتجين ورجال الامن وهناك اسباب متعددة كانت وراء هذه الاجتجاجات وعلى الرغم من ان بداية المشروع الاصلاحي كان في العام 1999 وكان للقوى السياسية الدور الاكبر فيها ،الا ان الحكومة اعتبرته مشروعها وتلا ذلك صدور ميثاق العمل الوطني الذي حظي بموافقة 99% عليه،ولكن مطاليب المعارضة بالتمتع بالحقوق الكاملة والحصول على الوظائف السياسية لم تظهر الى النور ،كما ان الاوضاع الاقتصادية والمتدنية وارتفاع نسبة البطالة بين ابناء الطائفة الشيعية وارتفاع معدلات الفقر من الاسباب الاخرى المؤدية للتصادم بين الحكومة والمعارضة وسقط من جراء هذه المواجهات العديد من الضحايا من الطرفين مع اعتقال العشرات من المعارضة مما ادى الى احتقان الوضع الداخلي مع تدهور الوضع الاقليمي المحيط بالبحرين وخصوصاً في العراق وسوريا واصبحت المشكلات الداخلية التي تعاني منها البحرين مثار جدل اقليمي مع وجود تنافس واضح على البحرين من قبل ايران والسعودية مما انعكس سلبياً على حياة المواطن البحريني البسيط ،فمرض الطائفية المقيت هو الذي يهدد المجتمع البحريني وعليه لابد على الطرفين الجكومة والمعارضة التفكير جدياً بتجاوز المحن وتقديم تنازلات حقيقية من اجل استقرار الدولة في البحرين وعلى الحكومة اجراء حوار وطني حقيقي تدخل فيه كافة القوى والتيارات السياسية وابداء حسن النية ،مع قيام المعارضة بوضع مطاليب نابعة من احتياجاتهم الحقيقية والابتعاد عن تدخلات دول الجوار للتوصل الى حلول مرضية للطرفين مع تنمية روح المواطنة وتفعيل عمل منظمات المجتمع المدني لعودة الديمقراطية الى حياة المجتمع البحريني والسير في طريق الاصلاح الصحيح البعيد عن الغلو والتطرف .

[1]) أمين المشاقبة وشملان العيسى،الاصلاح السياسي في دول الخليج العربي ،في مجموعة مؤلفين في كتاب الاصلاح السياسي في الوطن العربي تحرير مصطفى كامل السيد ،مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ،القاهرة،2006،ص 122 .

[2]ينظر: المصدر نفسه ،ص 122–123 وينظر ايضاً :سامح سعيد عبود، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة ،2009،ص 55 وينظر بالتفصيل:علي عبد الله العرادي،تقرير حول المسيرة الاصلاحية والديمقراطية في مملكة البحرين،الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ،مملكة البحرين للمؤتمرات البرلمانية الدولية، البحرين 2011،ص 1–5.

[3])ينظر؛ يوسف خليفة اليوسف، السلطة و معضلات الديمقراطية في الخليج العربي،في مجموعة باحثين في كتاب مجلس التعاون لدول الخليج العربية :قضايا الراهن واسئلة المستقبل ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2008،ص 124.

[4])جيانلوكا باولو بارولين،اجيال من الدساتير الخليجية،في مجموعة باحثين الاصلاح الدستوري والمشاركة السياسيه في الخليج،تحرير عبد الهادي خلف وجاكومو لوتشياني،مركز الخليج للابحاث ،دبي،2007،ص 75.

[*])حمد بن عيسى ،بن سلمان آل خليفة من مواليد 28 كانون الثاني 1950 وهو ملك مملكة البحرين و اكبر انجال الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة واصبح اميرا على البحرين في 6/اذار 1999 وملكا عليها في 14 شباط 2002 ،متخصص في دراسة العلوم العسكرية في مدارس وجامعات إنكلترا والتحقق في 14 ايلول 1967 بكلية مونز الحربية للضباط وتخرج بدرجة بكالوريس علوم عسكرية ونال شهادة الماجستير في نفس الاختصاص من ولايه كانساس في الولايات المتحدة الأمريكية ينظر بالتفصيل:
http://www.arwikipedia.org./wiki/2016,p.1-5

[5])ينظر:ميثاق العمل الوطني في البحرين http://www.arwikipedia.org./wiki/2016,p.1–6

[6]) محمود شريف بسيوني، الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، المعهد الدولي لحقوق الانسان، كلية الحقوق بجامعة دي بول،البانيا،الولايات المتحدة الأمريكية، 2005،ص 87– 88 .

[7](ينظر بالتفصيل المواد الدستورية : المصدر نفسه، ص 95–100.

[8]) ينظر:جيانلوكا باولو بارولين،مصدر سبق ذكره، ص 76.

[9]) ينظر:مفيد قاصد الزيدي،دولة البحرين من الامارة الى الملكية الدستورية ،دار اسامة للنشر والتوزيع،عمان،2005،ص 41–40 وينظربالتفصيل ايضا:منيرة أحمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين،تقديم سعد الدين ابراهيم،مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ،القاهرة،1995، ص 93 –94 .

[*]) جمعية الوفاق الوطني الاسلامي تنظيم اسلامي شيعي بحريني يتعهد في نظامه الداخلي بالالتزام بالاحكام والقوانين تأسست في 7 تشرين الثاني 2001 امينها العام علي سلمان وخرجت الجمعية عن التيار المعارض الذي سمي بتيار الممانعة الذي يطالب بمزيد من الإصلاحات الديمقراطية الذي يهدف للعمل ضمن مايتاح له من قوانين وتشريعات من قبل الحكومة تهدف الجمعية الى تعزيز الوحدة الوطنية لمزيد من التفاصيل ينظر : جمعية الوفاق الوطني الإسلامية. http:// www.arwikipedia.org. 2016–2–4

[10])ينظر حسن علي رضي ،احداث البحرين :الازمة والمخرج ،في مجموعة باحثين في كتاب السياسات العامة والحاجة للاصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي،منتدى المعارف بيروت،2013، ص 270–271.

[11]) ينظر :المصدر نفسه،ص 24– 25.

[12])ينظر :المصدر نفسه،ص 25.

[13])ينظر:بالتفصيل : الملامح الديمقراطية، وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب،مملكة البحرين http:// www.Ministry of shura council and Representative council Affairs,2002,p1–4

[14]) ينظر:امين المشاقبة وشملان العيسى، مصدر سبق ذكره ، ص 112–113 وينظر ايضاً:علي عبد الهادي المرهج،الاصلاح الفكرة والمفهوم تساؤلات نقدية،في كتاب الاصلاح الديني والسياسي اعادة قراءة النص الديني والممارسة السياسية في مجموعة باحثين، دار الزمان للطباعة والنشر ،2011،ص 17.

[15*]) الدفان : تعني ردم مياه البحر ودفنها لتسويتها باليابسة وقد شاع استخدامها على نطاق واسع منذ اكثر من عشر سنوات في البحرين ويحق للملك وحدة تخصيص تلك الاراضي لمن يشاء وكيفما يشاء وما الى ذلك من آثار سلبية في قطاعات كبيرة من الطبقة المتوسطة في البحرين، ينظر بالتفصيل:عقيل الصيبعي،عمليات الدفان في البحرين قتل البحر والبر ،صحيفة الوسط ،البحرين العدد 201،آذار 2003 .

)ينظر :علي محمد فخرو،انعكاس التحركات العربية من اجل الديمقراطية على البحرين ،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 34،العدد 390،آب 2011، ص 113– 114.

[16])ايمان أحمد رجب،طائفية الاحتجاجات ملامح الازمة الداخلية والاقليمية لمظاهرات البحرين مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،العدد 184 ،2011،ص 74 .

[17]) ينظر حسن علي رضي، مصدر سبق ذكره، ص 272– 273.

[18]) المصدر نفسه،ص 274 – 275 .

[19]) ينظر:المصدر نفسه، ص 275.

[20]) ينظر:غنية عليوي ،البحرين بين الكماشة وحلم الديمقراطية في مجموعة باحثين في كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات ،شرق الكتاب ،بيروت، 2013،ص 202.

[21]) ينظر :المصدرنفسه،ص 202 – 203 0

[22])عمر هشام الشهابي واخرون ،الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة ،مركز الخليج لسياسات التنمية،منتدى المعارف،بيروت،2015،ص 114–115 .

[23])المصدر نفسه،ص 117 .

[*])يبلغ عدد سكان مملكه البحرين حسب احصائيات العام 2013، 75300 الف نسمة ،ينظر: اطلس بلدان العالم، لاروس عويدات للنشر ،والطباعة ،بيروت،2013،ص 47.

[24]) ينظر شحاته محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين و الكويت و العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية 2003–2008 دراسة مقارنة،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011،ص 310.

[25])ينظر:المستجدات السياسية في مملكة البحرين ، مركزالخليج لسياسات التنمية ، http://www.gulfpolicies,2016,p2,

[26]) ينظر: المصدر نفسه،ص 2.

[27]) ينظر: المصدر نفسه،ص 4–5.

[28]) ينظر أحمد سمير القدرة ،المتغيرات السياسية والاجتماعية واثرها على النظام السياسي البحريني (2002–2013)،رسالة ماجستير ،دراسات الشرق الاوسط ،قسم التاريخ،كلية الاداب والعلوم الانسانية ،جامعة الازهر،غزة ،2014،ص 177 .

[29]) ينظر:المصدر نفسه،ص 183–184

[30]) ينظر المستجدات السياسية في مملكة البحرين ،مركز الخليج لسياسات التنمية، مصدر سبق ذكره،ص 4–5.

[31]) ينظر جلبير الاشقر ،الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية،ترجمة عمر الشافعي،دار الساقي،بيروت، 2013،ص 201.

[32]) ينظر : المصدر نفسه، ص 202،وينظرايضاً: Bahrain Country Profile, BBC monitoring Facst , Sptember2016,p1.

[33]) ينظر : سايمون هندرسون،اصلاحات البحرين، المتوقفة والدور المستقبلي للولايات المتحدة خارج نطاق الاسلاميين والمتسلطين،معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى http://www.The Washington Institute for Near East Policy, 2016,p.2-3

[34])ينظر:المصدر نفسه،ص 3 ،وينظر ايضاً: Bahrain court upholds dissoulution of main Shiite opposition,The Monitor.com.September22,2016,p1-2.

[35])ينظر:أحمد سمير القدرة ،مصدر سبق ذكره،ص 198 .

[36])ينظر:حسن علي رضي ،مصدر سبق ذكره،ص 288–289 .

[37]) ينظر:سايمون هندرسون،مصدر سبق ذكره،ص 4 .

*) الشيخ علي سلمان من مواليد العام 1965 بقرية البلاد القديم التحق بقسم الرياضيات في جامعة الملك فيصل في الدمام 1984 وفي العام 1987 هاجر الى ايران ليلتحق بالحوزة العلمية في قم وينتظم في دراسة العلوم الاسلامية عاد الى البحرين عام 1993 وقام بأمامة المصلين في جامع الامام الصادق بالدراز اغتيل اكثر من مرة وشارك في العريضة النخبوية في عام 1992 والعريضة الشعبية عام 1994 تم ابعادة للامارات عام 1995 وانتقل الى لندن عام 1995 اصبح نائب في مجلس النواب كونه مرشح جمعية الوفاق الاسلامية عام 2006 ،اما الان هو الامين العام لجمعية الوفاق الاسلامية وهو احد قادة المعارضة وقاطع انتخابات عام 2014 وتم اعتقاله في كانون الاول 2014 لمزيد من التفاصيل ينظر:علي سلمان ،ويكيبديا الموسوعة الحرة. http:// www.arwikipedia.org. 2016,p.1-2.

[38]) ينظر :الاصلاحات السياسية وتطور حقوق الانسان في البحرين http://www.Bahrain Human Rights Monitor/p.2-3

[39])ينظر:احمد سمير القدرة ،مصدر سبق ذكره ص 191 .

[40](ينظر:المصدر نفسه،ص 194–195 .

[41]) ينظر:فاضل الحليبي ،أزمة البحرين سياسة الحل السياسي ،htt://www.altaqadomi.org

(*)وكالة "فيتش" الدولية للتصنيف الائتماني

[42])خالد عمر، اقتصاد البحرين .. نفط يتهاوى وموازنة يهزها العجز، الخليج اونلاين http//www.alkhaleej online.net